العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل في العراق – مقاربة تجريبية –

The Relationship Between Corruption and the Shadow Economy in Iraq An Empirical Approach

عبدالله فاضل الحيالي[*]. قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل (العراق)

تاريخ الاستلام: 2020/09/18؛ تاريخ القبول: 2020/12/26 تاريخ النشر: 2020/12/28

الملخص

تنصرف مشكلة البحث إلى أن الإقتصاد العراقي ومنذ عام 2003 يعاني من تسرّب نسبة كبيرة من النشاطات الإقتصادية المشروعة منها وغير المشروعة التي تعمل خارج الأطر القانونية والمحاسبية والضريبية، مما يُفقد الإقتصاد الرسمي التمويل الداخلي للموازنة العامة، وإضطرار الحكومة إلى الإقتراضالخارجي. وتكمن أهمية البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل أن الفساد سبب أو نتيجة لإقتصاد الظل؟، وهل أن العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل بديلة او مكملة في العراق؟، وما هو حجم العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل وإتجاهها في العراق؟. يهدف البحث إلى رصد طبيعة العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل في العراق، أي بمعنى تقدير حجم إقتصاد الظل، من خلال نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ينتهي البحث بالخلوص الى ضرورة إتخاذ الحكومة إجراءات من شأنها تضييق نشاطات إقتصاد الظل والحؤول دون إتساعها، من خلال خفض المعدلات الضريبية، والتخفيف عن كاهل المكّلفين الأعباء الضريبية، بما يحفز على زيادة الإمتثال الضريبي. فضلا عن صوغ قوانين التشريع الجبائي بطريقة محكمة ودقيقة وواضحة ومراجعتها بشكل دوري، بحيث لا تترك فرصة سانحة للمكّلفين الإستفادة من أية ثغرة قانونية فيها، وإتخاذها ذريعة للتهرّب الضريبي، والهروب للعمل صوب إقتصاد الظل.

الكلمات المفتاحية: الفساد، اقتصاد الظل، إتجاه العلاقة بينهما.

تصنيف jel: K40, K42, K49.

Abstract:

The research problem ends with the fact that the Iraqi economy, since 2003, suffers from the evasion of a large proportion of legitimate and illegitimate economic activities that operate outside the legal, accounting, and tax frameworks, thus the official economy Loses the internal financing of the puplic budget, Subsequently, the government is forced to borrow abroad. The importance of the research lies in answering the following questions: is corruption a cause or consequence of the shadow economy? is the relationship between corruption and the shadow economy an alternative or complementary in Iraq?, what is the size and direction of the relationship between corruption and the shadow economy in Iraq?. The research aims to monitor the nature of the relationship between corruption and the shadow economy in Iraq, that is to say estimating the size of the shadow economy, through the ratio of the shadow economy to the non-oil GDP. The research concludes that the government should take measures that would limit the activities of the shadow economy and prevent

[*] المؤلف المرسل: البريد abdullahfadhil1956@yahoo.com

their expansion, by reducing tax rates and lessening the burden of taxation, in a way that stimulates increased tax compliance. In addition to drafting tax legislation laws in a perfect, clear, and accurate manner, and reviewing them periodically, so that the taxpayers do not have an opportunity to take advantage of any legal loophole in them, and to use them as a pretext for tax evasion, and to flee to towards the shadow economy.

Key words: Corruption, the shadow economy, the direction of the relationship between them.

Jel Classification Codes: K40, K42, K49.

المقدمة

لم يعد إقتصاد الظل قريناً لنظام إقتصادي معين دون سواه بل يمكن أن يظهر في جميع النظم الإقتصادية، إذ أنه موجود في الإقتصادات الرأسمالية والإشتراكية والمختلطة، وكذلك في الإقتصادات المتقدمة والمتحوّلة إقتصادياً والنامية، بالرغم من إختلاف الفلسفات التي تؤطر إدارة تلكم الإقتصادات.

ونظراً لهذا الإنتشار الواسع لإقتصاد الظل، وتنّوع نشاطاته وأنماطه، بيد أن الإهتمام به لم يبدأ إلا منذ سبعينات القرن العشرين. يُعد الإقتصادي بيتر جوتمان P.Gutmann الرائد الذي نبّه إلى خطورة النشاطات الإقتصادية المشروعة وغير المشروعة، التي لا يجري تسجيلها ضمن الحسابات القومية.

نظراً لهذا الإنتشار الواسع لنشاطات إقتصاد الظل وتنوع أنماطه، فقد حفل الأدب الإقتصادي بتسميات عدة، تستخدم لوصف هذه الظاهرة الإقتصادية، ونعني بها إقتصاد الظل ومرادفاته من مثل، الإقتصاد غير الرسمي، والإقتصاد غير المنظّم، والإقتصاد الموازي، والإقتصاد الخفي، والإقتصاد السري، والإقتصاد النفقي، والإقتصاد الأسود، وإقتصاد الفساد، وإقتصاد الجريمة، والإقتصاد الرمادي، والإقتصاد المقابل، والإقتصاد الثاني، والإقتصاد التحتي، والإقتصاد غير المرئي، وإقتصاد الباب الخلفي، والإقتصاد الثانوي، والإقتصاد الجانبي، والإقتصاد السفلي، والإقتصاد الهامشي، والإقتصاد غير المشكّل، والإقتصاد المغموروغيرها، وهي لا تعدو أن تكون مصطلحات مترادفة، مع إختلاف في طبيعة النشاطات الإقتصادية، التي لم يجرِ الإفصاح عنها لدى السلطات الرسمية الإدارية والضريبية، ولم تندرج تحت معمار الحسابات القومية، ونعني بذلك، مدى البون الشاسع بين أن تكون نشاطات إقتصادية ترتقي إلى مصاف الجريمة، وتلكم النشاطات الإقتصادية التقليدية، التي لم يفصح عنها، ويدمنها العاطلون عن العمل بسبب شظف العيش.

تنصرف **مشكلة البحث** إلى أن الإقتصاد العراقي ومنذ سنة 2003 يعاني من تسرّب نسبة كبيرة من إيرادات النشاطات الإقتصادية المشروعة منها وغير المشروعة التي تعمل خارج الأطر القانونية والمحاسبية والضريبية، مما يُفقد الإقتصاد الرسمي التمويل الداخلي للموازنة العامة، وإضطرار الحكومة إلى الإقتراض الخارجي.

تكمن **أهمية البحث** في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل أن الفساد سبب أو نتيجة لإقتصاد الظل؟.
- هل أن العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل بديلة او مكملة في العراق؟.
- ما هو حجم العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل وإتجاهها في العراق؟.

يهدف البحث إلى رصد طبيعة العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل في العراق، أي بمعنى تقدير حجم إقتصاد الظل، من خلال نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

يتبنى الباحث **فرضية البحث** الآتية "تختلف العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل، فقد تكون تكاملية أو تبادلية بحسب البلد من حيث كونه منخفض أو مرتفع الدخل، ومن حيث ممارسته الديمقراطية وحكم القانون من عدمه".

يعتمد الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي ضمن سياق **منهجية البحث**.

جرى تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث ويختم بالإستنتاجات والتوصيات.يتناول المبحث الأول الإطار النظري للفساد وإقتصاد الظل والعلاقة بينهما، من خلال التعريف بالفساد وأنواعه وتكاليفه ومكوّناته.كما يهتم بالتعريف الإصطلاحي لإقتصاد الظل وأسباب ظهوره، وآثاره وتكاليفهومن ثم تناول العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل .

ينصرف المبحث الثاني لقياس حجم إقتصاد الظل، بالتركيز على الأساليب (الطرائق) المباشرة في قياسه، والأساليب غير المباشرة لقياسه، بما تتضمنه تلكم الأساليب من مداخل (مناهج) نقدية وغير نقدية (مادية).

ينصب إهتمام المبحث الثالث لدراسة إقتصاد الظل في العراق ويتضمن البحثفي أسباب ظهور إقتصاد الظل في العراق والتعرّف على أنماطه، فيما يجري قياس حجم إقتصاد الظل في العراق في الشطر الثاني من المبحث الثالث.ومن ثم تحليل العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل من الناحية التطبيقية (التجريبية).

يُختم البحث بأهم الإستنتاجات التي تم التوّصل إليها في ثنايا البحث، والخلوص إلى حزمة من التوصيات الاجرائية التنفيذية.

المبحث الأول: الفساد وإقتصاد الظل والعلاقة بينهما:إطار نظري

يُعد الفساد ظاهرة مرّكبة تتشابك فيها الأبعاد السياسية والإقتصادية والمالية والإدارية والإجتماعية، وتتجلى بصور وممارسات عدة، ساعد على ظهورها وإنتشار ممارستها إنعدام الحكم الرشيد، بما يشتمل عليه من غياب ممارساته التي تتجلى في حكم القانون والمساءلة والمحاسبة والشفافية والنزاهة، ناهيك عن محاولات ممارسي الفساد الرامية إلى المحافظة على ديمومته، من خلال التكيّف وإبتكار طرائق أكثر ذكاءً وحيلةً تبعاً لتطور آليات مقاومته، فكل إبداع جديد في مجال الشفافية، يتبعه إبداع نقيض في ميدان الفساد.

بالرغم من كون الفساد ظاهرة عرفتها المجتمعات البشرية عبر العصور التاريخية، وأن علاقتها أمست عكسية مع الحكم الرشيد، لم يحرِ الإهتمام به عالمياً إلا حديثاً، وأن التغيرات التي طالت بنية النظام الدولي، كانت في أصل هذا الإهتمام، وقد أضحى الفساد حاضراً في أذهان الباحثين، وغير خافياً عن أنظار المسؤولين في الحكم، لكن الجديد هنا يكمن في تصاعد الدعوات للحؤول دون ذيوعه، وكبح جماحه، وظهور معطيات عدة لمحاولة عولمة مكافحته، التي جاءت مقرونةً مع عولمة إنتشاره. (الحيالي، 2009، ص1).

أولاً /تعريف الفساد وأنواعه وتكاليفه

إبتداء سيجري التركيز على التعاريف التي ساقتها المنظمات الدولية المعنية أكثرمن سواها بممارسات الفساد وسبل مكافحته.

ينصرف المعنى الإصطلاحي للفساد بحسب منظمة الشفافية الدولية TIإلى أنه "إساءة إستخدام سلطة مؤتمنة من لدن مسؤولين سياسيين، من أجل تحقيق مكاسب خاصة، بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ، أو منح تفضيل معين". (Hodess,2005,P.11).

أما صندوق النقد الدولي IMF فقد عرّف الفساد بأنه "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى الحصول على العوائد من هذا السلوك لفرد واحد، أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد ".(داؤد ، 2015 ، ص99).

وقد عرّف البنك الدولي WB الفساد بأنه "الإستغلال السيء للوظيفة العامة أو الرسمية، من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ".

يعد هذا التعريف أكثر شمولية من التعريفين المذكورين آنفاً، ذلكم أن إستخدام مصطلح الوظيفة العامة أو الرسمية وعَدّها أكثر تعرضاً للفساد مقارنة بالوظيفة في القطاع الخاص، إذ أن الموظف في الأولى يكون أبعد عن الرقابة نسبياً وأكثر أمناً منها، بخلاف الموظف في القطاع الخاص، فهو أكثر تعرضاً للرقابة والمساءلة، وبذلك يكون أقل فساداً من الأول.

زد على ذلك أن المصلحة الخاصة ذات معاني عدة، فقد تعني المصلحة الشخصية، أو الأُسرية، أو المرتبطة بالصداقة، أو بالطائفية، أو الحزبية، ناهيك عن أن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة حسب، وإنما يعني إستغلال المركز أو المنصب بما يخالف القواعد القانونية المعمول بها.

أما إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فقد عرّفت الفساد بأنه "الرشوة بكل أشكالها في القطاعين العام والخاص، والتجارة بإستغلال النفوذ، وإساءة إستغلال الوظيفة العامة، والإثراء غير المشروع، وغسل عوائد الأموال غير الشرعية، وإخفاء الممتلكات الناجمة عن جرائم الفساد".(عبداللطيف، 2004، ص95).

1- أنواع الفساد:

ثمة تقسيمات عدة للفساد، سنسوق أبرزها وعلى النحو الآتي :

أ.**الفساد من حيث الحجم**: يجري تقسيم الفساد من حيث الحجم إلى نوعين، الفساد الصغير Minor Corruption، والفساد الكبير Grand Corruption.

نعني بالفساد الصغير، فساد أصحاب الدرجات الوظيفية الدنيا، الذي تدمنه مجاميع الموظفين في قطاع الوظيفة العامة، وغالباً ما تقتصر المقاضاة على حالات الفساد الصغير.

أما **الفساد الكبير**، فهو فساد أصحاب الدرجات الوظيفية العليا، الذين يدمجون الهيمنة السياسية بالسيطرة الإقتصادية، وغالباً ما يجري التعامل معه ب"شفافية ناقصة "، تعزز القناعة بأن الكشف عنه يبقى أسير"الإعلان والخزيان" Name & Shame، وإستخدامه للتشهير بالخصوم السياسيين من دون إجتثاثهم، ومقاضاتهم بدفع إستحقاقات خرقهم سلطة القانون.(الحيالي، 2009، ص ص1-2).

يدمن الفساد الكبير غالباً المسؤولين الكبار وصنّاع القرار في البلد بغية تحقيق "فائض الريع"، وقد أُطلق عليه بنشاط البحث عن الريع Rent-Seeking Activity، ويقترن هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والإستحواذ على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات، بمعنى الهيمنة على أُصول الدولة وممتلكاتها.

يُعد هذا النوع من الفساد أخطر وأعمق نفاذاً، وهذا ما دفع عالم الإجتماع الفرنسي بيير بوردو Pierre Bourdieuإلى إطلاق مفهوم جديد للفساد هو "رأس المال الرمزي"، مقابل "رأس المال المادي"المتعارف عليه في الأدب الإقتصادي.

إن هؤلاء الذين يقبضون على مكوّنات "رأس المال الرمزي"، هم من ثنايا هيكل السلطة السياسية، ولهم دور مهم في "إعادة إنتاج الفساد"، في أغلب البلدان النامية، وسد الطريق أمام عمليات "التراكم الرأسمالي"الإنتاجي.(عبدالفضيل، 2004، ص35).

وقد أشار هنتنجتون Huntington إلى أن معظم أنماط ممارسات الفساد تشتمل على المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الإقتصادي، وقد ركّز على النمطين المهمين الآتيين:

- النمط الأول: توافر الثروة – قلة في مراكز السلطة السياسية –تستخدم الثروة للوصول إلى المراكز السياسية.
- النمط الثاني: سلطة سياسية –قلة في الثروة –تستخدم السلطة السياسية من أجل تحقيق الثروة.(مهيدات، الفساد الإقتصادي)http://www.jiacc.gov.jo

وقد لخّص روبرت كلينجارد الفساد بالمعادلة الآتية:

الفساد =إحتكار السلطة +حرية التصرف –المساءلة.

(مهيدات، الفساد الإقتصادي) http://www.jiacc.gov.jo

ب.**هناك من يقسّم الفساد على النحو الآتي**: الفساد الفردي العرضي، يكون حالة عرضية لبعض السياسيين أو الموظفين العامين، أو مؤقتاً وليس منتظماً.وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها، أو قطاعات محدّدة للنشاط الإقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى (مختار، 2014، ص139).

يصبح الفساد، في بعض الأحيان، ظاهرة يعاني منها المجتمع بطبقاته كافة، وبمختلف معاملاته، وهذا ما يُعرف بالفساد الراسخ (المتحصّن) Entrenched Corruption، الذي يؤثر في المؤسسات وسلوك الأفراد على مستوى النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ويتمتع بسمات تميزه عن غيره من أنواع الفساد الأخرى، إذ يكون:

- متجسد في بيئات إجتماعية وثقافية معينة.
- يميل إلى أن يكون إحتكاريا.
- كونه فساد منّظم يصعب تجنبه.(Johnston,1997,p.3)

من حاصل ما تقدم آنفاً، فإن الفساد أنتج ما يطلق عليه بإقتصاد الفساد Corruption Economy، وهو إقتصاد له قواعده وقوانينه المتحكمة فيه، فهو لا يدفع أي حقوق للدولة (ضرائب أو رسوم أو غيرها من الإلتزامات)، وهو إقتصاد غريب في تعاملاته وعلاقاته، إذ يكون منغلقاً على نفسه، وعلى المتعاملين فيه في مراحله الأولى، بيد أنه مفتوح على المجتمع الذي يمارس فيه نشاطه الإجرامي في مراحله النهائية، من مثل مرحلة غسل الاموال Money Laundering.وفي الوقت نفسه، هو نشاط متشابك مع نشاطات إقتصادية شرعية علنية أخرى، وعلى هذا الأساس، فأن إتساع دائرة نطاق ممارسات النشاط الخفي (نشاط الظل)يتلع ناتج ممارسات النشاطات الأُخرى للنشاط الرسمي، ويشكّل عائقاً على نموه.(الخضيري، 2003، ص42).وغالباً ما يجري التعامل مع الفساد كإقتصاد سياسي، أي بمعنى أن لا نبسّط الفساد ونقزّمه في مجرد عملية سرقة المال العام، أنه نظام سياسي وإجتماعي، ناهيك عن كونه نظام إقتصادي.وعلى هذا الأساس فإن إنتهاك العامل الأخلاقي ليس المظهر أو التجلي الأساس للفساد، لذلك فأن التعامل مع الفساد من منظور العامل الاخلاقي ليس مقترباً كافياً.

يُعد إستخدام مصطلح الإقتصاد السياسي للفساد Economy of CorruptionPoliticalأمرٌ مسوّغ، إذ أنه يتضمن فهماً غير تقليدي للفساد، فهو لا يتعامل مع الفساد بوصفه حدثاً عارضاً وبسيطاً، بل بحسبانه موجوداً في المستويين الرسمي والشعبي، وفي النظم السياسية، وفي الأحزاب السياسية، وعلى المستوى الوطني والعالمي.

صحيح أن الشكل الأساس والسائد والمؤسس للفساد هو الفساد الرسمي (فساد السلطة)، ذلكم أن من هم في السلطة هم الفاسدون، وفي الوقت نفسه يشيعون الفساد ليفسدوا الآخرين أيضاً، ذلكم أن إفساد المجتمع هو حماية للنظام السياسي الفاسد، إنهم صنّاع نظام الفساد والممارسين له.(سمارة، 2001، ص ص130-148).

2 . تكاليف الفساد:

يكون طابع الفساد في كثير من الإقتصادات مؤسساتياً راسخاً، ذا تكاليف باهضة يتحملها المجتمع بأسرهِ وبضمنه مشروعات الأعمال، بل وحتى الحكومة التي أسهمت في إنتاجه على المدى الطويل.

تظهر تكاليف الفساد في صورٍ شتى نعرض منها الآتي:

- سوء تخصيص الموارد الإقتصادية وهدرها)Schneider, 2007,P.31.
- تدني كفاءة الإستثمارات الوطنية والأجنبية والمحتملة، والتأثير السلبي في مناخ بيئة الأعمال.
- ضعف المنافسة على أساس قواعد السوق، وضعف كفاءة وتنوّع المنتجات، وتحمّل المستهلكين عبء إرتفاع أسعار السلع والمنتجات ذات الجودة المنخفضة.
- يثبّط الفساد من فعالية وظيفه الرقابة في أي مرحلة من مراحلها.
- يُخفّض الفساد محدّدات ومصادر النمو الإقتصادي، من خلال تأثيره السلبي في المشروعات الصغيرة، التي تُعد محرك النمو في أغلب الإقتصادات، كونها تعمل في بيئات عالية التنافسية، وعدم قدرتها على نقل عبء تكاليف الفساد إلى المستهلكين، مما يضطرها إلى عدم القدرة على البقاء في تلكم البيئات، والتأثير السلبي في معدلات النمو الإقتصادي.
- يؤسس الفساد لثقافة تترسخ بمرور الزمن، إذ تترعرع الأجيال في ظل هذا المناخ الفاسد، وتوريث هذه الثقافة التي تنتقل عبر الأجيال.(حمودة ، 2012 ، ص ص181-182).
- يعمل الفساد على إقلال مستويات التوظيففي القطاع الخاص، عن طريق إجبار شركات الأعمال على الإنتقال إلى القطاع غير الرسمي (قطاع الظل).(مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008، مكافحة الفساد:التوجه إلى القطاع الخاص) http://www.cipe.org
- يُسهم الفساد في تحديد مستوى الإنفاق على القطاع العام (خدمات التعليم والصحة)، مما يعزّز عدم المساواة، وتفاقم الفقر البشري.
- يزيد الفساد عدم الإستقرار السياسي، وزيادة مستويات الجريمة.(حمودة ، 2012 ، ص182).
- يقترن الفساد بإرتفاع معدلات الإنفاق العسكري لسريتها، إذ لا تستطيع السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية مراقبتها.

- يؤدي الفساد إلى تدهور معالم التنمية البشرية، بسبب تخفيض الموارد الإقتصادية المخصصة لتحقيق أهدافها.(مهيدات، الفساد الإقتصادي) http://www.jiacc.gov.jo
- ضعف مصداقية الحكومة، في منظور المنظمات الإقتصادية الدولية والبلدان الأجنبية، وما يترتب على ذلك من عدم تقديم المساعدات للبلد.(داؤد ، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الإقتصادي والإجتماعي، 2015 ، ص104).

3 . المكوّنات الإقتصادية للفساد:

يمكن حصر أهم المكوّنات الإقتصادية للفساد على النحو الآتي:

- تخصيص الأراضي لكبار الموظفين والسياسيين في المناطق الأكثر رقياً.
- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة.
- قروض المجاملة التي تمنحها المصارف للموظفين الكبار والمسؤولين السياسيين.
- عمولات عقود البنية التحتية.
- عمولات صفقات السلاح.
- العمولات والإتاوات الأخرى (ريع المنصب).(عبدالفضيل ، 2004 ، ص36).

ثانياً /تعريف إقتصاد الظل وأسبابه وآثاره

يبدو أن من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف دقيق، جامع مانع كما يقال، لإقتصاد الظل، لكونه يتطور بإستمرار بحسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية http://www.iasj.net

ينصرف المعنى الإصطلاحي لإقتصاد الظل بحسب المؤتمر الدولي لإحصاءات العمال في عام 1993 بأنه "كل ما يندرج من عمليات التشغيل والإنتاج التي تجري داخل الشركات غير المسّجلة ". وفي عام 2003 قام المؤتمر الدولي لإحصاءات العمال بضم عمليات التشغيل والإنتاج غيرالمسجلة ، أو مؤّمن عليها خارج نطاق الشركات غير المسجلة كذلك إلى التعريف السابق.(ريم عبدالحليم، الإقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر) http://www.cipe-arabia.org

عرّف الإقتصادي هيرناندو دي سوتو H. De Soto في دراسته الشهيرة (الدرب الآخر)عام 1989 إقتصاد الظل بأنه "مجموعة النشاطات والشركات والعمال التي تعمل خارج الأُطر القانونية والتنظيمية التقليدية، ويترتب على ذلك التهرب من أعباء الضرائب والقواعد التنظيمية، وعلى الصعيد الآخر، يؤدي إلى الحرمان من فوائد الحماية الإجتماعية، والخدمات التي تقدّمها الدولة (ريم عبدالحليم، الإقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر) http://www.cipe-arabia.org

يعرّف كل من أوين لايبرت وميشيل وولكر إقتصاد الظل بأنه "يشمل النشاطات غير المشروعة، وكل أشكال الدخل التي لا يجري الإفصاح عنها، الذي يحصل عليه من إنتاج السلع والخدمات المشروعة من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ".

وعلى أساس ما تقدم تواً، فأن إقتصاد الظل "يشمل جميع النشاطات الإقتصادية التي تخضع للضريبة بعامة إذا ماتم الإبلاغ عنها للسلطات الضريبية ". http://www.iasj.net

يعرّف كل من جوتمان وفيج إقتصاد الظل بأنه ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي، الذي ينبغي أن يدخل في حسابات الدخل القومي، ولكنه لم يُدرج ضمن تلكم الحسابات.ويتجسد في مجموعة النشاطات المشروعة غير المرّخصة من مثل الإنتاج غير المعلن في القطاعات الإقتصادية (الصناعة ، والزراعة، والبناء والتشييد، والنقل والمواصلات ... إلخ). (شنايدر، وإنستي، 2002، ص6).

أما تانزي فيعرّف إقتصاد الظل بأنه "الإقتصاد الذي يشمل الدخول كافة، التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي".(علي ، الإقتصاد الخفي في ليبيا:أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية) http://www.cbi.gov.ly

ولعل من نافل القول الإشارة هنا إلى أن ثمة منطقة مشتركة بين الإقتصاد الرسمي وإقتصاد الظل، يُطلق عليها منطقة الإقتصاد الرمادي Gray Economy، أو منطقة الإقتصاد الهامشي Marginal Economy التي تضم نشاطات محرّمة قانونياً، ولكنها تمارس بشكل علني، وقد تقبّلها المجتمع كأمرٍ واقع، وأضحى جزء لا يتجزأ من النشاطات اليومية المباحة في المجتمع من مثل العمل المزدوج

الإضافي، أي ممارسة أكثر من عمل في اليوم الواحد، وإعطاء الدروس الخصوصية، وهي نشاطات برزت من جرّاء الأوضاع المعيشية والإجتماعية الصعبة.(سهيلة ، 2006 ، ص47).

من حاصل ما تقدم آنفاً، تنقسم نشاطات إقتصاد الظل إلى نوعين المشروعة إجتماعياً، وغير المشروعة إجتماعياً وكلاهما غير مرَخص لهما قانونياً وضريبياً وتنظيمياً، وغير مدرج ضمن الحسابات القومية للدولة.

ندرج بمخطط بسيط نشاطات إقتصاد الظل بنوعيها وما يندرج في معمارها من عناوين وعلى النحو الآتي:

مخطط (1): نشاطات إقتصاد الظل المشروعة وغير المشروعة إجتماعياً.

نشاطات إقتصاد الظل	
المشروعة إجتماعياً	**غير المشروعة إجتماعياً**
الباعة الجائلون	غسل (تبييض)الأموال
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	التهرّب الضريبي (التجنب والغش الضريبي)
الحرف اليدوية والآلية	تجارة الأسلحة
الدروس الخصوصية	تجارة المخدرات (بضمنها زراعتها وتصنيعها)
العمل في المنازل	تزوير العملات
العمل المزدوج الإضافي	التجارة بالأعضاء البشرية
الأعمال الخيرية	التجارة في السلع المسروقة والمهرّبة
	تجارة البشر (الرقيق)
	العلب الليلية (الملاهي)
	الدعارة
	الإحتيال
	نوادي القمار ، وموائد الرهان ، ومضامير السباق
	الرُشى النقدية والعينية
	جرائم المعلوماتية

المصدر: عمل الباحث.

1. أسباب ظهور إقتصاد الظل:

إهتمت المدرسة الفكرية الإقتصادية البنيوية بدراسة الأسباب المؤثرة في ظهور إقتصاد الظل وإزدهاره، إذ وكّد البنيويون Structuralists أن الطبيعة الإقتصادية للرأسمالية ونموّها هي التي تؤدي إلى ظهور إقتصاد الظل، ويتضمن ذلك جوانب عدة، فالشركات الرسمية وبخاصة الكبرى منها، تسعى بشكل دؤوب إلى خفض تكاليف العاملين لديها، بغية زيادة القدرة التنافسية فيما بينها، بإعتماد التشريعات المختلفة، وأن جزء من خفض التكاليف هو الترويج لإقتصاد الظل.

بينما يوكد مريدو المدرسة الفكرية القانونية أن النظام القانوني غير الموائم للتشغيل هو الذي يؤدي بالعمال إلى التوّجه صوب القطاعات غير الرسمية وقدّمت هذه المدرسة بُعداً جديداً للتحليل، أي دراسة التكلفة والعائد، التي إشتهرت بأعمال الإقتصادي هيرناندو دي سوتو، إبّان عقدي الثمانينات والتسعينات، وتقوم على فكرة القطاع غير الرسمي (الظل)، الذي يتكون من أصحاب المشروعات الصغيرة، الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي، من أجل تجنب التكاليف، والوقت والجهد الذي يستغرقه التسجيل في القطاع الرسمي.http://www.wiego.org/about-ie/definitions

عادةً ما يكون حجم إقتصاد الظل أصغر في البلدان التي تكون معدلات الضريبة فيها منخفضة نسبياً، وعدد قوانينها ولوائحها التنظيمية محدودة، وحكم القانون فيها راسخاً.

تشير دراسة صندوق النقد الدولي (الإختباء وراء الظلال:نمو الإقتصاد الخفي)ذائعة الصيت عام 2002 إلى أن القوة الدافعة الرئيسة وراء ظهور إقتصاد الظل ونمو حجمه، هي تزايد أعباء المدفوعات الضريبية وإشتراكات الضمان الإجتماعي، وكذلك تقوم معدلات الأجور في الإقتصاد الرسمي بدور مهم في هذا المضمار، وكلما إزداد الفرق بين التكلفة الكلية للعاملين في الإقتصاد الرسمي، وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب، أدى ذلك إلى تقوية الدوافع لدى أرباب العمل والعاملين على تجنّب هذا الفرق، والإنتقال صوب إقتصاد الظل.(شنايدر، وإنستي، 2002، ص ص6-7).

تشير إحدى الدراسات إلى أن نمو حجم إقتصاد الظل في الولايات المتحدة الامريكية يُعزى إلى إرتفاع الضرائب على الدخل.بينما يُعزى نموه في أوروبا إلى إرتفاع إشتراكات التأمينات الإجتماعية والضرائب على القيمة المضافة، أما في البلدان النامية فأن نموه يُعزى إلى إرتفاع الضرائب على التجارة الخارجية(علي، الإقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية، ص ص 6-7)http://www.cbi.gov.ly

ينجم عن المغالاة في القيود الحكومية على النشاطات الإقتصادية، نشوء سوق موازية للنقد، وإتساع رقعة إقتصاد الظل.وفي أغلب الأحيان، تفرض بعض البلدان نظام للرقابة على الصرف الأجنبي، بهدف المحافظة على الإحتياطي من النقد الأجنبي، مما يترتب على ذلك زيادة في الطلب على النقد الأجنبي عن المعروض منه، ولا سيما إذا ماتم تحديد سعر صرف لا يتناسب مع ظروف العرض والطلب، ولا يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية أمام العملات الأخرى، مما يؤدي إلى ظهور سوق موازية للنقد، يستفيد منها المتعاملين في النشاط الإقتصادي، من خلال بيع حصصهم من النقد الأجنبي، بغية تحقيق أرباح غير إعتيادية.(علي، الإقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية، ص7)http://www.cbi.gov.ly

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو إقتصاد الظل، بسبب طبيعة هاتيك المشروعات، التي تجري معظم معاملاتها بالنقود السائلة، وهو ما يساعد على تسهيل عملية التهرّب الضريبي، ولهذا السبب فأن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم، يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة، لكون أغلبها يعمل في إقتصاد الظل.(علي، الإقتصاد الخفي في ليبيا:أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية، ص8)http://www.cbi.gov.ly

كما أن تعدّد التشريعات والقوانين وعدم إستقرارها يؤديان إلى تعقد النظام الجبائي، كونه غير مرن، ولا ينسجم مع التطورات التي تطال النشاطات الإقتصادية، فضلاً عن زيادة الأعباء الضريبية، مما يوّلد ضغط جبائي، وعلى أساس ذلك قام لافير Laffer بصوغ معادلته (كثرة الضرائب ، تقتل الضرائب)، ومنها أُشتق منحنى لافير الشهير.وهكذا عندما يزداد الضغط الجبائي، يضطر أرباب العمل في القطاع الخاص إما إلى إيقاف العمل بالمشروع، أو اللجوء إلى الغش الضريبي، أو العمل في إقتصاد الظل، أو اللجوء إلى الجنات الضريبية Tax Paradises (سهيلة، 2006، ص ص98 -101).

تعمل الجنة الضريبية على جذب رؤوس الأموال الخارجية نحوها، نظراً لمرونة التشريعات والقوانين التجارية الحرة، والمعدلات الضريبية المتدنية فيها، وعدم توافرها على إتفاقيات جبائية، ومن ثم إمتناعها عن التعاون مع الإدارات الضريبية الأجنبية، زد على ذلك توفيرها تسهيلات للتهرّب الضريبي من مثل تحويل الإقامة إلى البلدان ذات الضغط الجبائي المنخفض، وإقامة المؤسسات الوهمية لإخفاء حقيقة التحويلات المالية، بمقابل ذلك، ممانعة إدارة الجنة الضريبية على إفشاء المعلومات عن الذمم المالية للمكلّفين وطبيعة مشروعاتهم، بسبب الشفافية الناقصة، أو إنعدامها أصلاً.(سهيلة، 2006 ، ص111).

2.آثار إقتصاد الظل وتكاليفه:

تحاول أغلب البلدان السيطرة على نمو إقتصاد الظل لدرء ما يمكن أن ينطوي عليه من عواقب إقتصادية ومالية وإجتماعية وخيمة، نظراً لما يعكسه إقتصاد الظل على البلد من آثار، وما يترتّب عليه من تكاليف باهضة وعلى النحو الآتي:

- ينال إقتصاد الظل من مصداقية الإحصاءات الرسمية (حسابات الدخل القومي، وقوة العمل، والبطالة، والإستهلاك الخاص والعام، والإستثمار الخاص والعام)، وهو ما يجعل البرامج والخطط والسياسات الإقتصادية التي تستند عليها غيرملائمة، ولا طائل إحصائي دقيق من إعتمادها.

- يؤذن نمو إقتصاد الظل ببدء دورة مشوّهة، فالمعاملات التي تجري في إطاره، تتهرب من الضرائب، وتبقى الإيرادات الضريبية أقل من الممكن في الظروف الإعتيادية.وإذا ما تآكلت الأوعية الضريبية أو تناقص الإمتثال الضريبي ، قد تلجأ الحكومات إلى زيادة المعدلات الضريبية ممايشجع ذلك على زيادة هروب النشاطات الإقتصادية الرسمية إلى إقتصاد الظل، فيزداد بذلك تفاقم قيود الموازنة على القطاع العام.
- يؤدي تنامي إقتصاد الظل إلى إيجاد حوافز قوية لجذب القوى العاملة المحلية والأجنبية بعيداً عن الإقتصاد الرسمي (شنايدر، وإنستي، 2002، ص ص1-2).
- يقود التهرّب الضريبي الذي يُدمنه العاملون في إقتصاد الظل إلى إنخفاض الإدخار العام، والحد من قدرة الدولة على إنشاء المشروعات الإستثمارية مما يؤول إلى إرتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- يُفضي نمو إقتصاد الظل، وما يرافقه من تهرّب ضريبي، إلى تقلّص حصيلة الإيرادات الضريبية، مما يضطر الدولة إلى إتباع سياسة مالية تقشفية.وعند إدراك الدولة لحجم الإيرادات الضريبية الضائعة، تعمد إلى زيادة العبء الضريبي على المكّلفين الملتزمين بدفع الضرائب.وعندما لا تكفي سياسة التقشف المالي، وإجراءات زيادة العبء الضريبي لسد العجز المالي، تُجبر الدولة على الإصدار النقدي، وما ينطوي عليه من إرتفاع الأسعار، وإنخفاض الدخول الحقيقية أو الإقتراض الخارجي، الذي يقود البلد إلى أزمة جديدة تتعلق بسداد القروض وفوائدها.(سهيلة ، 2006 ، ص104).
- تجري معظم المعاملات نقداً في إقتصاد الظل، ومن ثم فأن زيادة نشاطاته، من المرّجح أن تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود.
- قد تنخفض معدلات المشاركة في سوق العمل وعدد ساعات العمل في الإقتصاد الرسمي، نظراً لتزايد أعداد العاملين في قطاع الظل.وبالمثل ، قد يقل عدد ساعات العمل في الإقتصاد الرسمي مع تزايد عدد ساعات العمل في قطاع الظل.
- ثمة آثار إيجابية مقرونة بوجود إقتصاد الظل على الصُعد المالية والإقتصادية والإجتماعية، إذ تشير النتائج التجريبية التي توصل إليها شنايدر، وإنستي إلى أن أكثر من (66%) من المكاسب التي تم تحقيقها في إقتصاد الظل، يجري إنفاقها مباشرةً في الإقتصاد الرسمي، ومن البدهي أن له آثار إيجابية في الإيرادات الضريبية والنمو الإقتصادي. (شنايدر، وإنستي، 2002، ص10).

ثالثاً /العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل

يواجه الباحث صعوبة في تناول العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل من الناحية التطبيقية، بسبب تعدّد أنواع الفساد، وتنوّع أساليبه.بيد أن الفساد الإداري والمالي على الصعيد الحكومي، هو أساس العلاقة مع إقتصاد الظل (بنشاطاته غير الرسمية، المشروعة منها وغير المشروعة إجتماعياً).

يضيف تنوّع نشاطات إقتصاد الظل صعوبة أُخرى عند تناول العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل.ويمكن الإستدلال على صعوبة دراسة تلكم العلاقة، ندرة الدراسات التجريبية التي تم إنجازها في هذا المضمار، مقارنةً بنظيراتها من الدراسات التجريبية حول علاقة الفساد بالإقتصاد الرسمي.

يرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى أن قياس كفاءة المؤسسات الحكومية ليس بالأمر السهل، ناهيك عن طبيعة الفساد في حد ذاته، مما يصعب قياسه عملياً على وجه الدقة، ذلكم بسبب تباين معالم Indicators، ومدركات Perceptions الفساد بين المنظمات الدولية والوطنية المعنية بالشفافية.

زد على ذلك أن دخول القطاع الخاص في صميم العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل، قد صعّب من مهمة القياس.(المطيري، 2012، ص106). ومما يدعم ماتم ذكره تواً، يذكر شنايدر وإنستي في دراستهما ذائعة الصيت والصادرة عن صندوق النقد الدولي (الإختباء وراء الظلال:نمو الإقتصاد الخفي)، أنه لا توجد سوى بضع دراسات تجريبية تبحث العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل، وتفيد هاتيك الدراسات بأن حجم إقتصاد الظل يكون كبيراً نسبياً في البلدان التي ينتشر فيها الفساد، وهو في جوهره إستغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة.(شنايدر، وإنستي، 2002، ص8).

تسوق تلكم الدراسة بعض النشاطات التي تتولاها الحكومة ، وتتيح الفرص أمام الفساد:

- وضع إجراءات تنظيمية، أو إصدار تراخيص لمزاولة نشاطات معينة من مثل فتح مجمّعات تجارية عامة.

- تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.
- إدارة السلع والخدمات العامة، أو تيسير الحصول عليها.
- الرقابة على القرارات ذات الصلة بعقود الإستثمارات العامة.
- الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية.
- الرقابة على عمليات التعيين (التوظيف)والترقية في القطاع العام.(شنايدر، وإنستي، ص9).

يدفع الفساد بالأعمال للهروب إلى إقتصاد الظل بوضع العوائق أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق، وزيادة تكلفة القيام بالأعمال، بما يؤدي إلى إقلال فرص العمل في الإقتصاد الرسمي، وفي الوقت نفسه فرص النمو في الشركات، وتعاني المشروعات الصغيرة أكثر من غيرها من هاتيك العوائق.(حمودة، 2012، ص178).

غالباً ما يُنظر إلى الفساد وإقتصاد الظل على أنهما وجهان لعملة واحدة، أو كالتوأم twin يحتاج أحدهما إلى الآخر، أو يحارب كلاهما الآخر، وهذا يعني من منظور علماء الإجتماع، نظرياً، أن العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل، يمكن أن تكون تكاملية Complements، أو تبادلية Substitutes

(Schneider ,Freidrich ,2007 ,Shadow Economies and Corruption all Over the World ,New Estimation For 145 Countries)

http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruptionjuly2007

بحسب البلدان منخفضة أو مرتفعة الدخل، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي لا تُمارس فيها الحريات الديمقراطية، ولا يُطبق فيها حكم القانون، تكون العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل تكاملية، أي بمعنى كلما زاد الفساد، إتسع فضاء إقتصاد الظل.

أما في البلدان مرتفعة الدخل، والتي تتمتع بممارسة الديمقراطية وتتسم بالعدالة وحكم القانون، يتجه إقتصاد الظل فيها إلى التضاؤل، لأنه لا ينمو في ظل وجود حكم رشيد، إذ يحل الأخير محل الفساد.(حمودة، 2012، ص179).

تشير إحدى هاتيك الدراسات إلى أن بعض البلدان الغنية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، وكذلك بعض البلدان في أوروبا الشرقية، تجد نفسها في حالة توازن منسجم يجمع بين الأعباء الضريبية والتنظيمية المحدودة نسبياً، والتعبئة الكبيرة للإيرادات، والمستوى الجيد من حكم القانون ومكافحة الفساد، وإقتصاد الظل صغير الحجم (نسبياً).وعلى النقيض من ذلك، تُبدي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتي السابق بعض خصائص التوازن غير المنسجم، إذ أن تطبيق الضرائب واللوائح التنظيمية يستند إلى السلطة التقديرية، ويفرض أعباء ثقيلة على كاهل المؤسسات، وحكم القانون ضعيف والرشوة متفشية، ونسبة كبيرة من النشاطات تجري في إقتصاد الظل.(شنايدر، وإنستي، 2002، ص9).

تُرّجح أغلب الدراسات أن الفساد الإداري والمالي، الذي غالباً ما يتماهى مع الفساد السياسي، هو أحد أهم أسباب ظهور إقتصاد الظل، فلولا وجود بعض المسؤولين السياسيين والموظفين الحكوميين الذين يستغلون وظائفهم العامة، بغية الحصول على مكاسب شخصية (جانب الطلب)، ووجود بعض العاملين في القطاع الخاص الذين يقدّمون الإغراءات المادية للموظفين لأجل التغاضي عن النشاطات غير القانونية (جانب العرض)، لم يكن ثمة حافز لنمو إقتصاد الظل وإنتشاره.

من حاصل ما تقدم آنفاً، يمكن القول، أن العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل مرتكزة في أساسها على الآثار السلبية للفساد، والتي تحفز على نمو إقتصاد الظل، وما يرتبط بها من تستر تجاري، وتغاضي عن التهرّب الضريبي، ومجانبة الإمتثال للقوانين، وخيانة الأمانة الوظيفية، بمقابل التسامح في إقامة النشاطات غير المشروعة وإخفائها عن سلطة الحكومة، كل ذلك وغيره، يُعد سبب منطقي لنشوء إقتصاد الظل وإزدهاره.

وبالرغم من أن العلاقة بين الفساد وإقتصاد الظل غير مستقره، لكنها علاقة قوية، كما أسفرت عنها أغلب الدراسات التطبيقية، وإن كانت تختلف قوةً وضعفاً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.(المطيري، 2012، ص107).

المبحث الثاني: قياس حجم إقتصاد الظل

يسود إتفاق ضمني بين جمهرة الإقتصاديين على صعوبة قياس حجم إقتصاد الظل بشكل دقيق، بيد أن ذلك لا يمنع من محاولة التقدير، بالإعتماد على النظرية الإقتصادية، والركون إلى الإحصاءات الرسمية، وهي من أكثر المصادر مصداقية في الحصول على تقديرات مقاربة للواقع، تحظى بالقبول من لدن الباحثين في الميدان الإقتصادي، فضلاً عن الفرضيات التي يتم صوغها، ومدى قوة تلكم التقديرات في تفسير الإنحرافات الإقتصادية على المستوى الكلي.(أندراوس، 2000، ص84).

يتناول المبحث الثاني قراءة مفاهيمية لأساليب (طرائق)قياس حجم إقتصاد الظل على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي، والتي غالباً ماتكون نتائجها في مضمار التطبيق متباينة، حتى فيما يخص قياس حجم إقتصاد الظل للبلد نفسه، ذلكم بسبب عدم الإتفاق على تعريف محدّد لإقتصاد الظل، وكذا الحال فيما يتعلق بالإختلافات بين أساليب (طرائق)قياس حجم إقتصاد الظل المعتمدة.

يجري عادةً تقسيم أساليب قياس حجم إقتصاد الظل إلى مجموعتين رئيستين.المجموعة الأولى يطلق عليها بالأساليب المباشرة، أو المدخل الجزئي، إذ يتم تقدير أو حساب مكوّنات الظاهرة والنشاطات الفرعية التي ينطوي عليها إقتصاد الظل، ومن ثم جمع قيم هاتيك المكوّنات، بغية الحصول على تقدير للمعاملات التي تجري في إقتصاد الظل.

تأسيساً لما تقدم آنفاً، لا يمكن إستخدام الأساليب المباشرة بدقة من دون إجراء مسوحات ميدانية، وحصر قيم كل مكوّن على حدة، وهي ليست بالمهمة السهلة، مما يتعذر تطبيقها على الواقع الميداني والخلوص إلى نتائج يمكن الركون إليها في وضع البرامج والخطط والسياسات الإقتصادية.ناهيك عن كونها مجرد تقدير مرحلي خاص بالوضع القائم، في حدود مايتوافر لها من بيانات، من دون الحصول على تقدير حجم إقتصاد الظل على المدى الطويل.أما المجموعة الثانية، فهي الأساليب غير المباشرة، أو المدخل الكلي، يندرج تحت معمارها فرعين مهمين هما، القطاع النقدي، والقطاع غير النقدي (العيني).وغالباً ما يجري التركيز على إعتماد الأساليب غير المباشرة النقدية، من دون تبني الأساليب غير المباشرة العينية، نظراً لما يواجه الباحثين من صعوبات جمة، عند جمع البيانات من مصادر خفية، تتوارى وراء الظلال.

إرتباطاً بما تم ذكره تواً، سنتناول بإبتسار غير مخل الأساليب المباشرة وغير المباشرة، من دون الخوض في غمار الإطناب الممل، مركّزين على أهم سمات الطريقة ومزياتها، والتغاضي عن المعادلات الرياضية، وجوانب القصور في كل طريقة، ويجري التركيز على الطريقة الأكثر أهمية والأنجع في ميدان التطبيق.

أساليب (طرائق)قياس حجم إقتصاد الظل

إبتداء نتناول الأساليب (الطرائق)المباشرة أولاً، ونعقبها بالأساليب (الطرائق)غير المباشرة (بنوعيها النقدية وغير النقدية)ثانياً، بالتركيز على أبرز السمات التي تشتمل عليها كل طريقة، وقد تم إعتماد مصادر عدة في جمع المعلومات الخاصة بأساليب (طرائق)قياس حجم إقتصاد الظل. (Schneider and Enste ,2000 ,PP.77-114)، (Gutmann ,1977 ,P.26)، (المطيري ، 2012 ، ص ص63 -185)، (شنايدر، وإنستي، 2002، ص12).

أولاً: الأساليب (الطرائق)المباشرة

1- طريقة المسح بالعينة (الإستقصاء المباشر): تعتمد على تصميم إستمارات الإستقصاء، توّجه إلى المتعاملين في إقتصاد الظل (بائعين ومشترين)، مع التركيز على جانب المشترين لسلع وخدمات إقتصاد الظل، فإذا تطابقت الإجابات، عندئذٍ يمكن الإعتماد على نتائج الإستبانة، والحصول على قيمة تقريبية لحجم إقتصاد الظل.

2- طريقة إحصاءات القوى العاملة (سوق العمل): تعتمد هذه الطريقة على تحليل إحصاءات العمال، وتتبع مسار التغيرات في معدلات مشاركة قوة العمل، على أساس أن تراجع مشاركة القوى العاملة في الإقتصاد الرسمي مؤشر على زيادة النشاط في إقتصاد الظل. يُبنى هذا الإستنتاج على فرض رئيس فحواه، أن معدل المساهمة في قوة العمل لدى المجتمع ثابتة (مستقرة).

3- طريقة المراجعات الضريبية (تدقيق الحسابات الضريبية): يعتمد تقدير إقتصاد الظل على المراجعة الضريبية والتدقيق المكثّف لعينة من دافعي الضرائب، الذين يقدّمون الإقرارات الضريبية، بقصد التوّكد من صحة هاتيك الإقرارات، وتحديد الفرق بين الدخل المعلن عنه لمقاصد ضريبية، والدخل الذي تم قياسه، من خلال العينات التي تم فحصها ومراجعتها بطريقة عشوائية، ويجري إعمام تلكم النتائج على مستوى الإقتصاد الكلي بحسبانها تمثل الحجم التقديري لإقتصاد الظل.

ثانياً:الأساليب (الطرائق)غير المباشرة

أ. المداخل غير النقدية (المادية):

1. طريقة المدخلات المادية (إستهلاك الكهرباء): تقدير النمو في حجم إقتصاد الظل من واقع إستهلاك الكهرباء، بإفتراض أن هذا الإستهلاك هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الإقتصادي ككل، ومن ثم طرح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من معدل نمو إستهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو حجم إقتصاد الظل.

2. طريقة إحصاءات الحسابات القومية: تستند هذه الطريقة على إفتراض أن تقديرات الإنفاق أكثر دقة من بيانات الدخل، وكذلك أن قياس الدخل القومي، لا بد وأن يتعادل مع قياس الإنفاق القومي.

إن دقة التقديرات المستقاة من الفجوة بين الدخل القومي والإنفاق القومي، تُعد مؤشر على حجم إقتصاد الظل.

ب. المداخل النقدية:

1. طريقة الوحدات النقدية مرتفعة القيمة (فئات العملة): تعتمد على دراسة فئات العملة في التداول، بإفتراض أن تزايد حجم إقتصاد الظل، يتطلب تزايد الطلب على النقود ذات الفئات الكبيرة عادةً، من أجل تسهيل تسوية المبادلات، وسهولة الإخفاء، ويتم إشتقاق حجم إقتصاد الظل بمراعاة التغيرات في كمية الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة ونسبتها إلى باقي فئات العملة.

2. طريقة المعاملات (المبادلات)Transactions: إستخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الإقتصاد (من واقع الطلب على السيولة)، وبإفتراض أن معاملات إقتصاد الظل تجري بطريقة نقدية، بغية حساب الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الكلي، ومن ثم تقدير حجم إقتصاد الظل، بطرح الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الكلي.

3. طريقة الطلب على العملة (النقود): يتم تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة، في ظل وجود الضرائب، وفي حال عدم وجود الضرائب، والفرق بين التقديرين هو نتيجة وجود متغير الضرائب الذي يُعبر عن النقود غير المشروعة وبقسمة الناتج المحلي الإجمالي على مقدار النقود المشروعة، نحصل على سرعة التداول الدخلية للنقود، وبالضرب في مقدار النقود غير المشروعة، نحصل على حجم إقتصاد الظل.

عند إستخدام معادلة إنحدار الطلب على العملة، يعبّر المتغير التابع فيها عن نسبة العملة في التداول إلى عرض النقود بالمعنى الواسع.أما المتغيرات التفسيرية المستقلة المؤثرة في المتغير التابع هي:متوسط دخل الفرد، ونسبة الرواتب والأجور إلى الدخل القومي، ومعدل الفائدة، ومتوسط الضريبة.

4. طريقة نسبة العملة البسيطة (النسبة الثابتة): تقدير حجم إقتصاد الظل من خلال التغيرات في معدل نشاط إقتصاد الظل إلى التغيرات في معدل نشاط الإقتصاد الرسمي، والتي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة (المتداولة)إلى الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).أي بالفرق بين نسبة سنة الأساس ونسبة مدة القياس، فإذا كانت النسبة في هذه المدة أعلى كانت مؤشراً على وجود إقتصاد الظل.

يمكن تحويل تلكم الزيادة في النسبة إلى معاملات، من خلال إستخدام سرعة تداول (دوران)النقود المقدّرة في الإقتصاد الرسمي، بغية تقدير حجم إقتصاد الظل، وبدلالة الدخل غير المعلن من الدخل القومي، بحسبانه متغير يتحدد في الأنموذج.

تقوم هذه الطريقة على الإفتراضات الآتية:

- إن معاملات الإقتصاد الرسمي، يتم جزء منها بإستخدام النقود، والجزء الآخر بإستخدام الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب).
- إن معاملات إقتصاد الظل تجري أساساً بإستخدام النقود السائلة.
- إن نسبة النقود السائلة (المتداولة)إلى الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)ثابتة، في حالة عدم وجود إقتصاد الظل.
- إن سرعة التداول الدخلية للعملة (سرعة دوران النقود)واحدة في كل من الإقتصاد الرسمي وإقتصاد الظل.
- إن هناك سنة أساس لا يوجد فيها إقتصاد الظل، وإن وجد فيكون جدُّ ضئيل، لا يؤثر في النشاط الإقتصادي.

ثالثاً: الأُنموذجات The Models

طريقة (منهج)المتغير الكامن The Model Approach: تقدير حجم إقتصاد الظل (متغيرتابع)كدالة للمتغيرات التفسيرية المستقلة (المشاهدة)، وهي الأسباب التي يفترض تأثيرها في إقتصاد الظل، من مثل العبء الضريبي، والعقوبة المتوقعة، والتضخم، والدخل الحقيقي للأفراد، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، وفي الوقت نفسه، يُعامل نمو إقتصاد الظل في الأُنموذج كونه متغير تفسيري مستقل، يؤثر في مجموعة من المؤشرات الإقتصادية (متغيرات تابعة)، من مثل المؤشرات النقدية (زيادة الطلب على النقود)، ومؤشرات سوق العمل (معدل المشاركة في الإقتصاد الرسمي، وإنخفاض ساعات العمل في الإقتصاد الرسمي)، ومؤشرات سوق الإنتاج (حجم الأيدي العاملة الأجنبية، والتحويلات المالية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل النمو الإقتصادي).

تتسم هذه الطريقة بكونها تسمح لعدة متغيرات تفسيرية مستقلة مختلفة، وعدة مؤشرات إقتصادية بأن تدخل آنياً في الأُنموذج، الذي يرتكز على نظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة)، التي تراعي عدد من الأسباب والمؤشرات في إقتصاد الظل.

لعل من نافل القول الإشارة إلى أن فيتو تانزي Vito Tanzi يُعد من أوائل الإقتصاديين الذين إنصب إهتمامهم على الدراسة الكمية لإقتصاد الظل (1983).

أما ديليب بهاتجايا Dilip Bhattachaya، كان من الرواد الذين وكدّوا إمكانية تقدير حجم إقتصاد الظل بإستخدام الأسلوب غير المباشر، بالإعتماد على طريقة الطلب على النقود.(سهيلة، 2006، ص50).

قام كل من شنايدر وإنستي Schneider & Enste بدراسة لعينة من (84)بلد بإستخدام مجموعة من طرائق التقدير، وأسفرت النتائج عن أن القيمة المضافة في إقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، بلغت مستوى عالي في جميع بلدان العينة للمدة (1988-2000).

كانت التقديرات المتوسطة للبلدان النامية (35%-44%)، وفي بلدان التحوّل الإقتصادي (21%-30%)، أما في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، التي تضم (21)إقتصاد متقدم، كانت (14%-16%).(شنايدر، وإنستي، 2002، ص3).

تمكّنت دراسة كل من ميدينا وشنايدر Medina and Schneider، من الخلوص إلى نتائج قياس حجم إقتصاد الظل لعينة مكوّنة من (158)بلد للمدة (1991-2015)، إذ بلغ المعدل نحو (31,9%) من الناتج المحلي الإجمالي .

كان أكبر معدل حجم لإقتصاد الظل في زيمبابوي (60,6%)، وبوليفيا (62,3%) من الناتج المحلي الإجمالي.وكان أدنى معدل حجم لإقتصاد الظل في النمسا (8,9%)، وسويسرا (7,2%)من الناتج المحلي الإجمالي.

تم إستخدام طريقة (منهج)الطلب على النقود Currency Demand Approach (CAD) (Medina and Schneider http://www.imf.org/en/pulications/wp/ls

تُفصح الدراسات الكمية على المستوى العالمي، عن أن الأساليب غير المباشرة النقدية، تقف في طليعة المداخل، التي تم إعتمادها في قياس حجم إقتصاد الظل، نظراً للمزيات الإيجابية التي تتمتع بها.، وتظل طريقة نسبة العملة البسيطة، وطريقة الطلب على العملة (النقود)، في مقدمة الطرائق غير المباشرة النقدية، وأكثرها شهرةً، وقد جرى تطبيقها على نطاق واسع في بلدان عدة وبخاصة بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.(المطيري، 2012، ص82).

المبحث الثالث: إقتصاد الظل في العراق

أولاً /أسباب ظهور إقتصاد الظل وأنماطه في العراق: قامت منظمة التفاوض والدراسات الإستراتيجية ومجلس الأعمال العراقي، بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، بإجراء دراسة تطبيقية عن إقتصاد الظل في العراق بعنوان "القطاع غير الرسمي في العراق – دراسة إستكشافية "، بإستخدام طريقة المسح الميداني بالعينة وإعمام نتائجها على المستوى الكلي في العراق.

أظهرت نتائج الإستبانة أن ما يقرب من (32%)من عينة الدراسة أجاب بأن الحكومة تُبدي عدم المبالاة بإقتصاد الظل، والأنكى من ذلك ان نسبة (14%)من العينة أجاب أن الجهات الحكومية هي التي تقف وراء ظهوره، كما أجاب نسبة (30%)من العينة أن الحكومة ليس لها موقف واضح من قطاع الظل، فيما أجاب نسبة (12%)من العينة أن الحكومة أبدت موقفاً متشدداً منه، وأجاب نسبة

(10%)من عينة الدراسة، أن الحكومة تُعدّه مشكلة، تحاول أن تجد لها الحلول، والنسبة الأدنى (2%)من العينة أجاب بأنه قطاع منافس غير نظامي.(مركز المشروعات الدولية الخاصة وآخرون، بدون تاريخ، ص19).

يبدو جلياً من هذه النتائج المخيّبة للآمال، أن ثمة إهمال غير مسوَّغ لدراسة واقع إقتصاد الظل في العراق على الصعيد الحكومي، ويتمثل ذلك بقلة البحوث والدراسات الكمية، التي يجدر بالباحثين في مراكز البحوث والدراسات الإقتصادية الجامعية والقطاعية الأخرى (الوزارات ذات العلاقة بالميدان الإقتصادي)، التصدي لظاهرة إقتصاد الظل من حيث أسباب ظهورها وتناميها، وآثارها الإقتصادية والإجتماعية السلبية، بل وحتى الإيجابية، وسبل الحؤول دون تناميها وإتساع مساحة دائرة تأثيرها في الإقتصاد الرسمي، بدراسات وبحوث تجريبية كمية معمّقة، تتمكن من الخلوص إلى أستنتاجات إجرائية تنفيذية فعّالة لمعالجة تلكم الظاهرة وتداعياتها على التنمية الإقتصادية المستدامة.

شخصّت تلكم الدراسة المسحية عن أبرز أسباب ظهور إقتصاد الظل في العراق، وتنوّع نشاطاته، وكان من أهمها إستشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتعزي الدراسة ذلكم السبب إلى تعقيد القوانين والتشريعات، وتزايد نسب الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الجديدة، وإنخفاض الرواتب والأجور التي يقدّمها الإقتصاد الرسمي، بمقابل ذلك، ثمة فرص مربحة للأعمال في إقتصاد الظل، وتقديم سلع وخدمات بأسعار منخفضة، والقدرة على إستيعاب معدلات البطالة السائدة في البلد.

وفي الوقت الذي أبانت الدراسة عن أن وجود إقتصاد الظل في العراق، أضحى حقيقة لا مناص من تجاهلها، تنافس الإقتصاد الرسمي، بيد أن وجوده يُفضي إلى جملة من الآثار السلبية في الإقتصاد الرسمي، من أهمها عدم إسهامه في رفد الإيرادات الكلية، من خلال إدمان أرباب العمل فيه على التهرّب الضريبي.(مركز المشروعات الدولية الخاصة وآخرون، بدون تاريخ، ص67).

ناهيك عن القصور في الوعي الضريبي، وإعتياد الفرد العراقي ولمدة طويلة على الحصول على منافع الخدمات العامة من دون مقابل، بما يُعرف بظاهرة الركوب المجاني Free Riding، مما يشيع إعتقاد خاطئ بأن الضرائب التي تمثل مصدر مهم لتمويل الخدمات العامة، هي إنتزاع غير مشروع، ومما يزيد في تفاقم الموقف من دفع الضرائب، ما يشوب النظام الضريبي حالياً من عيوب، فيما يتعلق بالتوزيع العادل للعبء الضريبي.

شهد الإقتصاد العراقي خلال العقد والنصف الماضي أنماط عدة لظاهرة إقتصاد الظل، لعل في طليعتها ظاهرة التهرّب الضريبي، التي تُعد واحدة من أبرز أنماط إقتصاد الظل في العراق.إذ ان الزيادات المتعاقبة في تكلفة الضرائب، وفرّت باعثاً قوياً لنمو ظاهرة التهرّب الضريبي، ونكوص ما يمكن أن نطلق عليه بأمانة الجباية الضريبية، والتي تتلخص بقيام موظف الجباية الضريبية إلى حذف بعض الفعاليات المشمولة بالضريبة، أو خفض حاد في أسعارها، بمقابل قيام المكلّف بالضريبة بتلبية مآرب شخصية بحتة لموظف الجباية، عن طريق طلب الرشوة وتحديد قيمتها بحسب حجم تضييق الفعاليات أو إستدناء أسعارها.

ناهيك عن نمط إزدهار نشاطات تبادل العملات الأجنبية وبخاصة الدولار بوتائر فاقت نشاطات إقتصاد الظل الأخرى، الناجمة عن مزاد بيع العملة الأجنبية اليومي، الذي يضطلع به البنك المركزي العراقي.فضلاً عن التوسع في الإنفاق الجاري المخصص للرواتب والأجور، ونفقات توفير الدعم للسلع الأساسية والإنفاق الاستثماري لتمويل إعمار ما تم تدميره بفعل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2003.

زد على ذلك، هروب رؤوس الأموال، وماتعكسه من تأثيرات سلبية في حركة الإستثمارات داخل العراق.فضلاً عن تحويلات العملة الأجنبية إلى الخارج، وتهريب المكائن والمعدات الثقيلة، والثروة الحيوانية وغيرها، وعدم ظهور المعطيات الرقمية لهاتيك النشاطات الإقتصادية غير المشروعة، ضمن إحصاءات الحسابات القومية، وعدم أخذها في الحسبان عند التخطيط لمؤشرات خطط التنمية الوطنية، وعند صوغ السياسات الإقتصادية العامة.وثمة شيوع نمط آخر من أنماط إقتصاد الظل في العراق هو الإنتاج السلعي الموازي خارج إطار التشريعات والقوانين النافذة، من مثل بروز النشاطات الصناعية داخل المنازل، على سبيل الإبانة، تصنيع الحبوب ومشتقاتها، والمنتجات الغذائية، والسكائر، والمنسوجات، وصناعة الحلويات، والخبز والصمون، والطرشي والزيتون، ومعاصر الزيتون، وصناعة الصوابين، والراشي والدبس وغيرها، مما لا تظهر ضمن الحسابات القومية، وجميعها يجري بعيداً عن أجهزة الرقابة الصحية والبيئية، أو التواطؤ مع أرباب الأعمال.(شيحان، 2013، ص ص10-13).

لقد بيّنت دراسة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، أن من أبرز الخصائص المميّزة لسوق العمل العراقية هو إرتفاع معدل نمو عرض العمل، الناجم بفعل إزدياد معدل نمو السكان، يقابله تباطؤ معدل نمو الطلب على العمل.(اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2000، ص32). وإنعكاسات ذلك على تنامي ظاهرة البطالة، التي أضحت بحسب وزارة التخطيط نتيجة طبيعية لتضخم حجم العرض من القوى العاملة، والتراجع الكبير في الطلب عليها.(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006، ص121).

وقد ولّد إختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه فجوة واسعة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها، وأسفر ذلك عن بطالة سافرة، وإتجه العاطلون عن العمل للبحث عن فرص العمل غير الرسمية، لعدم قدرة القطاع الرسمي على الإستيعاب، مما أسهم ذلك في تعزيز ظاهرة إقتصاد الظل في العراق.

إن تلكم النشاطات غير الرسمية التي يضطلع بها إقتصاد الظل، يقوم بتوفير فرص لتشغيل العاملين، ومنحهم أُجور تقع دون الحد الأدنى للأجور، الذي تقرره قوانين العمل، وتتسع هذه الحالة في ظروف تنامي حدة البطالة في العراق، وإرتفاع تكاليف المعيشة، بتشغيل الأحداث والمتقاعدين بأجور متدنية.بمقابل ذلك، عدم قيام أرباب العمل بدفع الضرائب على الدخل، أو القيمة المضافة، أو رقم المبيعات، فضلاً عن عدم دفع إشتراكات العاملين في الضمان الإجتماعي، لممارسة التهرّب الضريبي، الذي أضحى قرين إقتصاد الظل.

ثانياً /قياس حجم إقتصاد الظل في العراق: تم إعتماد طريقة نسبة العملة البسيطة، التي يطلق عليها في الأدبيات الإقتصادية العالمية بمنهج جوتمانGutmann's Approach، وهو إختصار لمنهج نسبة العملة البسيطة لجوتمان Gutmann's Simple Currency Ratio Approach، نسبةً إلى الإقتصادي جوتمان، الذي يُعد من الرواد الأوائل الذين لهم الريادة في إبتكار هذه الطريقة في قياس حجم إقتصاد الظل.

يمكن حساب نسبة العملة البسيطة، من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل العملة في التداول (معدل النقود السائلة)، إلى التغيرات التي تطرأ على معدل الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

يعتمد هذا الأسلوب على أساس أن المعاملات التي تجري في الإقتصاد الرسمي، يحصل جزء منها بإستخدام النقود المتداولة، والجزء الآخر يجري بإستخدام الودائع تحت الطلب.في حين أن المعاملات في إقتصاد الظل، تجري بإستخدام النقود المتداولة (السائلة).

يمكن إجراء حسابات نسبة العملة البسيطة من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل العملة في التداول إلى التغيرات التي تطرأ على عرض النقد Money Supply.(Gutmann ,1977 ,P.26).

يمكن قياس حجم إقتصاد الظل ، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، عن طريق المعادلات الآتية: (علي، 2008، ص16).

$$K=C/M_1 \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

K= نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد.

C= العملة في التداول.

M_1=عرض النقد.

$$rK=K_t-K_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

rK=معدل نمو إقتصاد الظل، أي معدل التغير السنوي في نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد.

$$N=GDP_{non\ oil}/M_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

N=سرعة دوران النقود.

$GDP_{non\ oil}$=الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

$$SE=N.D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

SE=إقتصاد الظل.

D=الودائع تحت الطلب.

$$RSE=SE/GDP_{non\ oil} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

RSE=نسبة مساهمة إقتصاد الظل في الناتج المحليالإجمالي غير النفطي.

تم جمع البيانات المطلوبة من التقارير الإقتصادية السنوية، التي تقوم باعدادها المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة (2003 -2016)، ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة، وكما هو مبيّن في الجدول (2).

جدول (2) المؤشرات النقدية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للسنوات (2003–2016) ، بالأسعار الجارية، وبالمليون دينار.

السنوات	المؤشرات النقدية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي			
	العملة في التداول C	الودائع تحت الطلب D	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي $GDP_{non\ oil}$	عرض النقد C+D, M1
2003	4629794	1143807	9201180	5773601
2004	7162945	2985681	22643246	10148626
2005	9112837	2286288	31371936	11399125
2006	10968099	4491961	43036264	15460060
2007	14231700	7489467	52868893	21721167
2008	18492502	9697432	70922383	28189934
2009	21775679	15524351	75068438	37300030
2010	24342192	27401297	86223919	51743489
2011	28287361	34186568	102618422	62473929
2012	30593647	33142224	128501394	63735871
2013	34995453	38835511	146154208	73830964
2014	36071593	36620855	147366112	72692448
2015	34855256	30580169	168397000	65435425
2016	28658000	42025000	185368000	70683000

المصدر:- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية (2003- 2017).

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017)، بغداد، 2013.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، بغداد، 2018.
- قام الباحث بحساب الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وذلك بجمع ناتج كل من قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة بدون النفط وقطاع الخدمات.

قام الباحث بالإعتماد على البيانات الخاصة بالمؤشرات النقدية (العملة في التداول ، والودائع تحت الطلب ، وعرض النقد)، والكلية (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، وكذلك منظومة المعادلات الخمس المدرجة سلفاً ، بإجراء الحسابات للمؤشرات النقدية المطلوبة لقياس حجم إقتصاد الظل في العراق (سرعة دوران النقود ، ونسبة العملة في التداول إلى عرض النقد ، ومعدل نمو إقتصاد الظل أي معدل التغير السنوي في نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد ، وإقتصاد الظل ، ونسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، **كما هي مدرجة في الجدول (2)**.

جدول (3) نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للسنوات (2003–2016).

السنوات	المؤشرات النقدية				
	سرعة دوران النقود GDP_{nonoil}/M_1 N	نسبة العملة في التداول الى عرض النقد C/M_1 K_t	معدل التغير السنوي في نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد $K_t - k_{2016}$ Rk	إقتصاد الظل N*D SE	نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي SE/GDP non oil
2003	1.6	80.2	39.7	18300912	19.9
2004	2.2	70.6	30.1	65684982	29.0
2005	2.7	79.9	39.4	61729776	19.6
2006	2.8	70.9	30.4	125774908	29.2
2007	2.4	65.5	25.0	179747208	34.0
2008	2.5	65.6	25.1	24243580	34.2
2009	1.7	58.4	17.9	263913967	34.0
2010	1.6	47.0	6.5	438420752	50.8
2011	2.0	45.3	4.8	68373136	66.6
2012	2.0	48.0	7.5	66284448	51.6
2013	2.0	47.4	6.9	77671022	53.1
2014	2.0	49.6	9.1	73241710	49.7
2015	2.6	53.3	12.8	795084394	47.2
2016	2.6	40.5	0.0	109265000	58.9

المصدر: قام الباحث بإجراء الحسابات بالإعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)، وبحسب تطبيق المعادلات الخمس الواردة في متن المبحث الثالث.

إن إختيار الإطار الزمني للبحث (2003 –2016)، له ما يسوّغه من أسباب موضوعية، إذ شهد العراق إبّان تلكم المدة تباينات بنيوية مثيرة، إبتداء من سنة 2003، التي تُعد نقطة تحوّل Turning Point في تاريخ العراق المعاصر، إبتداء من الغزو المنظّم، والإحتلال المصمّم، والتدمير المبرمج، الذي طال البُنى القطاعية الإقتصادية (بإستثناء قطاع النفط)، والبنية التحتية، وهي تُشكّل بمجموعها القسم الأكبر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي.

لقد نجم من جرّاء ذلك تغييرات إقتصادية بنيوية، ناهيك عن السياسية والإجتماعية، أوّلها الشروع بإدارة الإقتصاد العراقي، بحسب الرؤية الأمريكية، على وفق مبادئ السوق الحرة وآلياتها القائمة على المنافسة، والإنفتاح الإقتصادي والمالي والتجاري التام، والتخلي عن سياسة التدخل الحكومي.

تم إخضاع الإقتصاد العراقي للمعالجة بالصدمة، وهي من متضمنات عقيدة الصدمة، التي تتبناها مدرسة شيكاغو الإقتصادية، ورائدها (ميلتون فريدمان)، ولطالما أوصت بها المؤسسات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمراكز البحثية وأهمها معهد المشروع الأمريكي، فضلاً عن المؤلفات الريادية ومنها كتاب (عقيدة الصدمة :صعود رأسمالية الكوارث)، (2009) للكاتبة الكندية نعومي

كلاين.وفحوى العلاج بالصدمة، هو تطبيق آليات النظام الرأسمالي على البلد الذي خرج تواً من حرب ضروس، أو إنقلاب دموي، أو حتى كارثة طبيعية.

منذ بواكير تولّي (بول بريمر) سلطة الحاكم المدني على العراق، بدأت الخطوات الأولى للعلاج بالصدمة، بإصدار حزمة من القرارات تصدّرتها الخصخصة Privatization والشروع بتحويل (200) شركة عامة إلى خاصة، وتسريح (500) ألف من العاملين لدى الدولة. وإصدار القرار رقم (10)، الذي يسمح بموجبه للشركات متعددة الجنسية العمل داخل العراق، والقرار رقم (29)، الذي تم بموجبه إعطاء الحق للمستثمرين الأجانب بتحويل (100%) من الأرباح إلى الخارج، وإمتلاك (10%) من الأصول العراقية، والقرار رقم (37)، الذي يقضي بموجبه خفض معدل الضرائب على الشركات من (45%) إلى (15%)، مع السماح للمصارف الأجنبية العمل داخل العراق بمزيات أكثر سخاء. (كلاين، 2004، ص ص 27-28).

زد على ذلك، تم رفع القيود عن التجارة الخارجية، وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال، ووضع حدود عليا على الإئتمان، وتخفيض الإنفاق الحكومي، التشغيلي والإستثماري. (الشمري، 2018، ص65).

إن إعتماد سنة 2016 خاتمة مدة البحث، له ما يسوّغه من أسباب موضوعية أبرزها التراجع في أسعار النفط، إذ وصل سعر برميل النفط إلى (39.4) دولار، وتأثير ذلكم الإنخفاض في إيرادات الموازنة المالية العامة، وحصول عجز مالي كبير فيها، وترّتب على ذلك تقنين التوظيف الحكومي، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية للسكان، مما أدى إلى إتساع حجم البطالة السافرة، وبخاصة للخريجين من الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية، إذ بلغت نسبة البطالة (16%) من حجم السكان.

فضلاً عن تنامي حدة الفقر، إذ بلغت النسبة (22.5%) على المستوى الوطني ، ونسبة (41.2 %) على مستوى المحافظات المنكوبة، الأنبار ونينوى وتكريت، مما زاد من أعداد العاطلين عن العمل، والتوجه صوب إقتصاد الظل. (الشمري، 2018 ، ص 77).
إتسم الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث بغياب الرؤية طويلة الأمد لسياسات التنمية وأستراتيجياتها المرافقة لها، مع متلازمة (الفخ الريعي)، وتواضع إمكانيات النجاة منه، ومجانبة تحقيق التنويع الإقتصادي، بحيث أضحى إقتصاد أزمات، وليس إقتصاد أداء وتنمية مستدامة.
وقد أسهم في صيرورة ذلكم الوضع، تخلخل الجهاز الإداري والمالي والتخطيطي الحكومي، وتنامي حدة الفساد الإداري والمالي. (مرزا، 2018، ص ص 1-2). مما فاقم من إتساع حجم إقتصاد الظل، الذي أضحى الملاذ الآمن للعاطلين عن العمل، ولم يَعد القطاع الحكومي قادراً على الإستيعاب.

يلاحظ من معطيات الجدول (2)، أن حجم إقتصاد الظل قد شهد تذبذباً تبعاً للتذبذب الحاصل في سرعة دوران النقود.إذ بلغت (1.6) في سنة 2003، وشهدت إرتفاعاً ملموساً في السنوات 2004، و2005، و2006، إذ بلغت (2.2)، و(2.7)، و(2.8) على التعاقب. ومن ثم إنخفضت إلى (2.4) في سنة 2007، وتراوحت بين الإرتفاع والإنخفاض في السنوات 2008 لغاية 2010، وشهدت إستقراراً نسبياً، إذ بلغت (2) في السنوات 2011 حتى 2014، ومن ثم إرتفعت إلى (2.6) في السنتين الأخيرتين 2015، و2016.

يعزى ذلكم التذبذب في سرعة دوران النقود خلال مدة الدراسة، إلى إرتفاع نسبة الميل الحدي للإدخار لدى أفراد المجتمع، بغية التحوّط من الظروف غير المستقرة التي شهدها العراق منذ الإحتلال في سنة 2003، وما أعقبها من عدم الإستقرار الأمني وإنعكاساته على الأوضاع الإقتصادية.زد على ذلك، يُفسّر إنخفاض سرعة دوران النقود إلى تنامي ثقة الفرد العراقي بعملته الوطنية بوصفها مخزن للقيمة، وبسبب إنعتاق العراق من العقوبات الإقتصادية التي طالته طوال عقد ونيّف من الزمن، وجاء ذلك تزامناً مع إرتفاع سعر النفط المصدّر إلى الأسواق العالمية، وزيادة الصادرات النفطية، كما مبين بالمخطط البياني (1).

مخطط بياني (1): سرعة دوران النقود في العراق للسنوات (2003–2016)

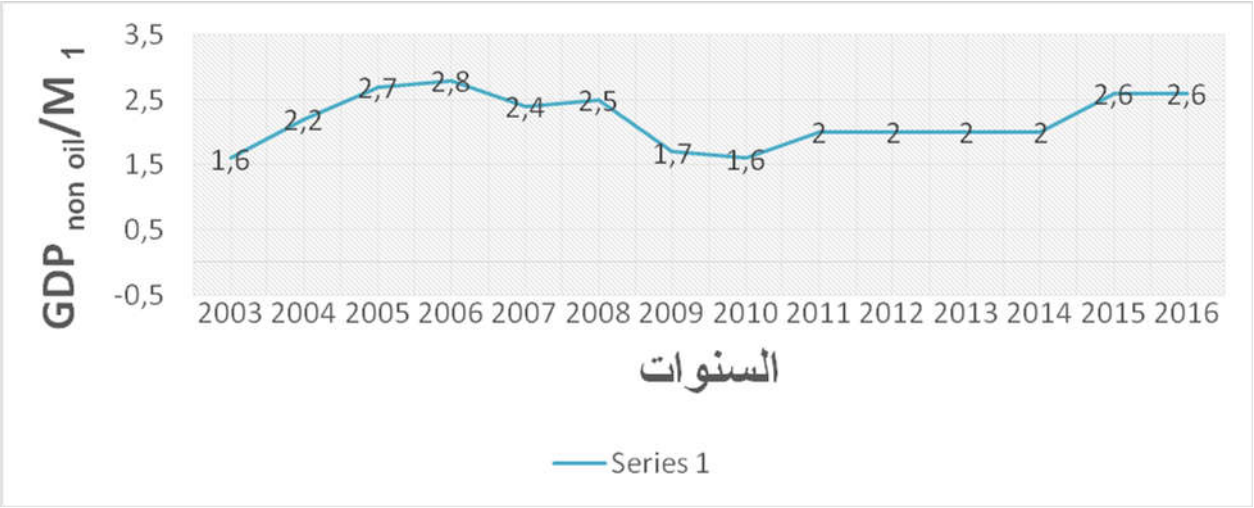

تُفصح الزيادة في حجم إقتصاد الظل إلى إستشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وضعف الأجهزة الرقابية.

لقد تم حساب معدل التغير السنوي في نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد، بحسبان سنة 2016 هي سنة الأساس، كونها تمثل أقل نسبة للعملة في التداول إلى عرض النقد خلال مدة الدراسة (2003 –2016)، إذ بلغت (40.5)، مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

شهد هذا المعدل هو الآخر تذبذباً بين الارتفاع والإنخفاض، تبعاً لما تعكسه الزيادة والنقصان للعملة في التداول، وتتأثر الأخيرة بطبيعة الحال بالأسلوب نفسه الذي مر بنا آنفاً.وهذا ما يوكد مصداق تأثر حجم إقتصاد الظل وتذبذبه ما بين الإرتفاع والإنخفاض، ذلكم أن من أهم سمات إقتصاد الظل، هو إرتفاع نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد.

ينعكس ما تقدم سلفاً على تذبذب نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ما بين الإرتفاع والإنخفاض، إذ سجّل أعلى نسبة (66.6)في سنة 2011، بعد أن كانت (19.9)في 2003، وإستمرت النسبة في الزيادة للسنوات (2004– 2011)، بإستثناء سنة 2005، إذ إنخفضت النسبة إلى (19.6). ومن ثم عادت إلى الإنخفاض في سنة 2012 لتبلغ النسبة(51.6), وإرتفعت النسبة إلى (53.1) في سنة 2013، وشهدت تذبذباً في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة، إذ بلغت (49.7)، و(47.2)، و(58.9) للسنوات 2014، و2015، و2016 على الترتيب، كما مبين بالمخطط البياني (2).

مخطط بياني (2): نسبة إقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للسنوات (2003–2016)

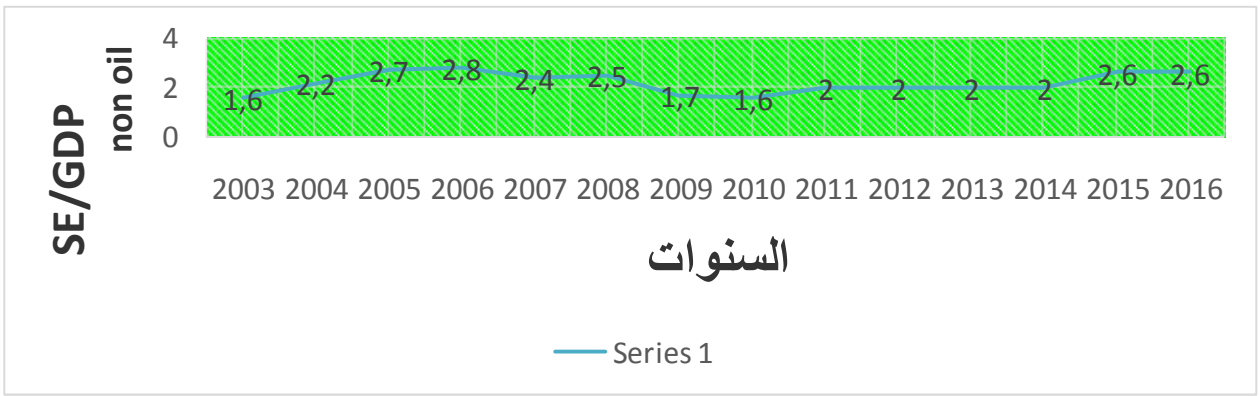

يبدو جلياً من هذه المعطيات الرقمية، التي قد ينظر إليها للوهلة الأولى على أنها نسب منخفضة مقارنةً بالبلدان النامية.بيد أن هذه النسب تُعد مرتفعة في ظل إقتصاد ما زالت تديره مؤسسات القطاع العام، بالرغم من الإنفتاح الإقتصادي والمالي والتجاري شبه التام على العالم الخارجي.وما برحت مساهمة القطاع الخاص فيه، لا تعدو أن تكون سوى نشاطات إقتصادية هامشية.

إن حجم إقتصاد الظل المرتفع نسبياً في العراق، يُعزى إلى إنخفاض مستويات الإنتاج المحلي من السلع في القطاع العام، لتوّقف أغلب خطوط الإنتاج، من جرّاء الدمار الهائل الذي طال الشركات الحكومية، ناهيك عن التقادم التقني لخطوط الإنتاج التي نجت من آلة الحرب التدميرية.

تم تعويض العجز في الإنتاج الوطني (العام والخاص)عن طريق السوق الموازية لإستيراد السلع، بإستخدام زيادة العملة الأجنبية في التداول، وإستخدامها خارج النظام المصرفي، مما ترّتب على ذلك إتساع رقعة حجم إقتصاد الظل.

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الإستنتاجات:

1. يدمن الفساد الكبير غالباً المسؤولين الكبار وصنّاع القرار في البلد بغية تحقيق "فائض الريع"، ويقترن هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والإستحواذ على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات، بمعنى الهيمنة على أُصول الدولة وممتلكاتها.
2. ينال إقتصاد الظل من مصداقية الإحصاءات الرسمية (حسابات الدخل القومي، وقوة العمل، والبطالة، والإستهلاك الخاص والعام، والإستثمار الخاص والعام)، وهو ما يجعل البرامج والخطط والسياسات الإقتصادية التي تستند عليها غيرملائمة، ولا طائل إحصائي دقيق من إعتمادها..
3. شهد الإقتصاد العراقي خلال العقد والنصف الماضي أنماط عدة لظاهرة إقتصاد الظل، لعل في طليعتها ظاهرة التهرّب الضريبي، ونكوص ما يمكن أن نطلق عليه بأمانة الجباية الضريبية، والتي تتلخص بقيام موظف الجباية الضريبية بحذف بعض الفعاليات المشمولة بالضريبة، أو خفض حاد في أسعارها، بمقابل قيام المكلّف بالضريبة بتلبية مآرب شخصية بحتة، عن طريق طلب الرشوة وتحديد قيمتها بحسب حجم تضييق الفعاليات أو إستدناء أسعارها.
4. يعزى التذبذب في سرعة دوران النقود خلال مدة الدراسة، إلى إرتفاع نسبة الميل الحدي للإدخار لدى أفراد المجتمع، بغية التحوّط من الظروف غير المستقرة التي شهدها العراق منذ الإحتلال في سنة 2003.
5. يُفسّر إنخفاض سرعة دوران النقود إلى تنامي ثقة الفرد العراقي بعملته الوطنية بوصفها مخزن للقيمة، وبسبب إنعتاق العراق من العقوبات الإقتصادية التي طالته طوال عقد ونيّف من الزمن.
6. إن حجم إقتصاد الظل المرتفع نسبياً في العراق، يُعزى إلى إنخفاض مستويات الإنتاج المحلي من السلع في القطاع العام، نتيجة لتوّقف أغلب خطوط الإنتاج، من جرّاء الدمار الهائل الذي طال الشركات الحكومية.
7. تم تعويض العجز في الإنتاج الوطني (العام والخاص)عن طريق السوق الموازية لإستيراد السلع، بإستخدام زيادة العملة الأجنبية في التداول، وإستخدامها خارج النظام المصرفي، مما ترّتب على ذلك إتساع رقعة حجم إقتصاد الظل.

ثانياً /التوصيات

1. يجدر بالحكومة إتخاذ إجراءات من شأنها تضييق نشاطات إقتصاد الظل والحؤول دون إتساعها، من خلال خفض المعدلات الضريبية، والتخفيف عن كاهل المكّلفين الأعباء الضريبية، بما يحفز على زيادة الإمتثال الضريبي.
2. تنفيذ الحكومة لسياسة دوران العمل الوظيفي في الأجهزة الحكومية وبخاصة تلكم التي تعاني من إرتفاع حاد في معدلات الفساد.
3. صوغ قوانين التشريع الجبائي بطريقة محكمة ودقيقة وواضحة ومراجعتها بشكل دوري، بحيث لا تترك فرصة سانحة للمكّلفين الإستفادة من أية ثغرة قانونية فيها، وإتخاذها ذريعة للتهرّب الضريبي، والهروب للعمل صوب إقتصاد الظل.
4. وضع الحكومة أستراتيجية وطنية لمكافحة إقتصاد الظل، أو إدراجها ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ذلكم أن الفساد وإقتصاد الظل يعملان بطريقة تكاملية في حالة غياب حكم القانون، وبطريقة تبادلية في ظل الحكم الرشيد.

5. دعوة الحكومة إلى إنشاء هيئة وطنية لمكافحة إقتصاد الظل، أو كحد أدنى ربطها بهيئة النزاهة، تضطلع بمهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة إقتصاد الظل (المقترحة)، مع منحها الصلاحيات اللازمة لرفع الدعاوى العامة في الجرائم الإقتصادية من مثل غسل الأموال وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة الأعضاء البشرية وتهريب العملات الأجنبية وغيرها.
6. توقيع العراق لإتفاقيات جبائية وبخاصة مع البلدان التي تحتضن ما يطلق عليه في الأدب الإقتصادي المالي بالجنّات الضريبية Tax Paradises، تهتم الإتفاقية بتنظيم تبادل المعلومات عن المموّلين الذين يمارسون نشاطات إقتصادية، ولديهم إقامة خارج العراق، بغية تحديد مراكزهم المالية، وتحصيل الضرائب منهم.
7. توكيد أهمية إعادة النظر في منظومة الدوافع الحقيقية المقدّمة للتحوّل من إقتصاد الظل نحو الرسمية Formalization، التي تتطلب تحليل سلسلة القيمة الخاصة بكل مشروع على حدة، والأخذ في الحسبان مبدأ التكلفة والعائد Cost-Benefit من التحوّل للرسمية من منظور مالك المشروع، والقيام بدراسة ميدانية تتناول أهم أعباء التحوّل للرسمية، وكيفية تعامل المشروع معها، ومدى بقاء المشروع في إقتصاد الظل، ومدة البقاء في الإقتصاد الرسمي، وأهم المكاسب والدوافع والتمويل.
8. ضرورة توجيه الحكومة لمراكز البحوث الإقتصادية في الجامعات والوزارات ذات الشأن الإقتصادي، وحث الباحثين على إجراء بحوث تجريبية للوقوف على حجم إقتصاد الظل وإتجاهاته المستقبلية.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1) الخضيري، محسن أحمد. (2003). غسيل الأموال-الظاهرة-الأسباب-العلاج.ط1. مجموعة النيل العربية. القاهرة. مصر.

2) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. (2000). الآثار الإجتماعية لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة. الأمم المتحدة. نيويورك.

3) أندراوس، عاطف وليم. (2000). الإقتصاد الظلي-المفاهيم، المكونات، الأسباب. ط1. مجموعة النيل العربية. القاهرة. مصر.

4) شنايدر، فريدريك وإنستي، دومينيك. (2002). الإختباء وراء الظلال: نمو الإقتصاد الخفي. قضايا إقتصادية 30. صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة.

5) مرزا ، علي خضير .(2018). الإقتصاد العراقي :الأزمات والتنمية . الدار العربية للعلوم ناشرون .

6) مركز المشروعات الدولية الخاصة، وآخرون. (بدون تاريخ). القطاع غير الرسمي في العراق دراسة إستكشافية. مركز المشروعات الدولية الخاصة. مطبعة ماردين. أربيل. العراق.

المجلات العلمية باللغة العربية

7) الحيالي، عبدالله فاضل. (2009). "الإقتصاد السياسي للفساد والحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة في الدول العربية". سلسلة أوراق إقليمية: 16: 1-9.

8) سمارة، عادل. (2001). "الإقتصاد السياسي للفساد-التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية". مجلة كنعان الفصلية: 105: 130-148.

9) الشمري ، ثامر عبدالعالي كاظم .(2018)."خصخصة الإقتصاد العراقي من وجهة نظر المنظمات الدولية دراسة تحليلية إستشرافية للمدة (1990-2015)". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية :8(4) :63-81 .

10) شيحان، شهاب حمد. (2013). "إقتصاد الظل بين السببية والتحييد-العراق حالة دراسية-". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية: 5(10): 1-25.

11) داؤد، تغريد داؤد سلمان. (2015). "الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الإقتصادي والإجتماعي (أسبابه، مظاهره، سبل معالجته)". مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية: 10(33): 95-112.

12) عبداللطيف، عادل. (2004). "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها". مجلة المستقبل العربي: 27 (309):95-97 .

13) عبدالفضيل، محمود. (2004). "مفهوم الفساد ومعاييره". مجلة المستقبل العربي 27(309): 35-36.

14) كلاين ، نعومي .(2004)."بغداد :السنة صفر :نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد ". مجلة المستقبل العربي :27 (308): 25-47 .

المنشورات الرسمية

15) البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. التقرير الإقتصادي للسنوات (2003-2017).

16) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة. (2006). مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006.

17) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017)، بغداد، 2013.

18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

19) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، بغداد، 2018.

الرسائل والأطاريح باللغة العربية

20) سهيلة، أمنصوران. (2006). "الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. الجزائر.

21) حمودة، رشيدة. (2012). "أستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر.

22) المطيري، حامد داخل عبد ربه. (2012). "قياس حجم الإقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الإقتصادية الكلية مع دراسه تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1390-1430هجري)(1970-2009 ميلادي)". أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

الأنترنيت باللغة العربية

23) عبدالحليم، ريم. "الإقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر". http://www.cipe-arabia.org

24) علي، أسامة الجيلاني. (2016). "الإقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية". http://cbi.gov.ly

25) مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2008). "مكافحة الفساد: التوجه إلى القطاع الخاص". http://www.cipe.org

26) مهيدات، عبدالرحمن موسى. "الفساد الإقتصادي". http://www.jiacc.gov.jo

27) http://www.cipe-arabia.org

28) http://www.iasj.net

29) http://www.wiego.org/about_ie/definitions

المجلات العلمية باللغة الإنجليزية

30) Gutmann, Peter M. (1977). "The Subterranean Economy". Financial Analysis Journal: 26.

31) Hodess, Robin. (2004). "Introduction in global Corruption Report". Transparency International: 11.

32) Schneider, Friedrich and Enste, Dominik. (2000). "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences". The Journal of Economic Literature: 77-114.

الأنترنيت باللغة الإنجليزية

33) Medina, Leandro and Schneider, Friedrich. (2018). "Shadow Economies Around the World: What Did we learn Over the Last 20 Years?".
http://www.imf.org/en/publications/wp/ls

34) Schneider, Friedrich. (2007). "Shadow Economies and Corruption all over the world, New Estimation for 145 countries".
http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruptionjuly2007

35) http://www.worldbank.org

36) http://www.jiacc.gov.jo

المؤتمرات العلمية باللغة الإنجليزية

37) Johnston, M.(1997). "What can be done about Entrenched Corruption". Paper presented to the ninth annual bank conference development economics on the World Bank. Washington. DC. 30 April- 1 May: 3.